Journal of Scientific and Human Dimensions
مجلة الأبعاد العلمية والإنسانية
ISSN: 3106-1702
Volume 2, Issue 3, 2026 Pages: 555-572
Journal homepage: https://jshd.com.ly/index.php/jshd/en

A Conceptual Framework for Measuring and Disclosing Digital Assets in Islamic Financial Institutions: A Maqasid al-Shariah Approach and Alignment with IAS/IFRS Standards

Hamza Khalifa Ali Imdina *
Department of Islamic Economics and Banking, Faculty of Islamic Studies, Misrata University, Misrata, Libya

نموذج تصوري للقياس المحاسبي والإفصاح عن الأصول الرقمية في المؤسسات المالية الإسلامية: تأصيل مقاصدي ومواءمة مع معايير *IAS/IFRS*

أ. حمزة خليفة علي إميدينة *
قسم الاقتصاد والصيرفة الإسلامية، كلية الدراسات الإسلامية، جامعة مصراتة، مصراتة، ليبيا

*Corresponding author: emmidina89@gmail.com

Received: June 22, 2026	Accepted: July 25, 2026	Published: August 18, 2026

Copyright: © 2026 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract:
This study addresses a central accounting issue arising from the absence of an integrated model for the measurement and disclosure of digital assets in Islamic financial institutions, amid the fragmented treatment adopted by IAS/IFRS on the one hand and the absence of a specialized accounting standard for digital assets within the AAOIFI accounting framework on the other. The study is based on the premise that digital assets do not constitute a homogeneous accounting category and that their appropriate accounting treatment should be derived from their economic and legal nature and the purpose for which they are held. Using a descriptive-analytical approach supported by deductive reasoning, comparative analysis, and a Maqasid al-Shariah-based approach, the study examines the full accounting decision-making sequence, from the characteristics of the asset to classification, recognition, initial and subsequent measurement, presentation, and disclosure. It then compares the requirements of IAS/IFRS with those of the AAOIFI conceptual framework through an analytical matrix and incorporates a Maqasid-based dimension that links the preservation of wealth, justice, and transparency to the quality of disclosure. The study concludes with a five-dimensional conceptual model that links asset characteristics with accounting treatment quality, disclosure quality, standard-setting alignment, and Maqasid al-Shariah alignment, ultimately aiming to improve the quality of accounting information on digital assets. The proposed model is theoretical in nature and provides a basis for future empirical studies that may statistically test its relationships.

Keywords: Digital Assets; Islamic Accounting; IAS/IFRS; AAOIFI; Accounting Information Quality; Maqasid al-Shariah**.**

الملخص
تعالج هذه الدراسة إشكالية محاسبية مركزية تتمثل في غياب نموذج متكامل للقياس والإفصاح عن الأصول الرقمية في المؤسسات المالية الإسلامية، في ظل معالجة تجزيئية تعتمدها معايير IAS/IFRS من جهة، وخلو الإطار المحاسبي لهيئة AAOIFI من معيار محاسبي متخصص من جهة أخرى. تنطلق الدراسة من فرضية مؤداها أن الأصول الرقمية ليست فئة محاسبية متجانسة، وأن المعالجة الملائمة لها تُشتق من طبيعتها الاقتصادية والحقوقية والغرض من الاحتفاظ بها. باستخدام المنهج الوصفي التحليلي المدعوم بالاستنباط والتحليل المقارن والتأصيل المقاصدي، تحلل الدراسة سلسلة القرار المحاسبي

كاملة: من خصائص الأصل إلى التصنيف فالاعتراف فالقياس الأولي واللاحق فالعرض والإفصاح، ثم تقارن مقتضيات IAS/IFRS بمقتضيات الإطار المفاهيمي لـAAOIFI عبر مصفوفة تحليلية، وتضيف بعدًا مقاصديًا يربط حفظ المال والعدالة والشفافية بجودة الإفصاح. تخلص الدراسة إلى نموذج تصوري خماسي الأبعاد يربط خصائص الأصل بجودة المعالجة المحاسبية وجودة الإفصاح والمواءمة المعيارية والملاءمة المقاصدية، وصولًا إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية عن الأصول الرقمية. النموذج نظري بطبيعته، ويصلح أساسًا لدراسات ميدانية لاحقة تختبر علاقاته إحصائيًا.

الكلمات المفتاحية: الأصول الرقمية؛ المحاسبة الإسلامية؛ IAS/IFRS؛ AAOIFI؛ جودة المعلومات المحاسبية؛ التأصيل المقاصدي.

1. المقدمة

1.1 وإشكالية الدراسة

أفرزت البيئة الرقمية للأسواق المالية فئة جديدة من الموجودات لا تندرج بسهولة ضمن التصنيفات المحاسبية التقليدية للنقدية أو الأدوات المالية أو المخزون أو الأصول غير الملموسة .وقد تعاملت هيئة مع هذا الإشكال جزئيًا من خلال قرار أجندة صدر في يونيو 2019 (IFRS IC) تفسيرات المعايير الدولية عند الاحتفاظ بالعملة المشفرة (IAS 2) بشأن حيازات العملات المشفرة، خلص إلى تطبيق معيار المخزون فيما عدا ذلك (IAS 38) بغرض البيع في سياق النشاط الاعتيادي، وتطبيق معيار الأصول غير الملموسة غير أن هذا القرار لا يرقى إلى مرتبة معيار محاسبي متكامل، ولا يغطي .(IFRS Foundation, 2019) التنوع الواسع للأصول الرقمية التي تتجاوز العملات المشفرة إلى الرموز المدعومة بأصول والرموز ذات .الحقوق التعاقدية وغيرها

في المقابل، لا يتضمن الإطار المحاسبي الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيارًا محاسبيًا متخصصًا في الأصول الرقمية حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة، رغم أن الهيئة (AAOIFI) ويترتب على هذا الفراغ المزدوج أن .(IIFA, 2023) ناقشت الموضوع في محافل علمية وشرعية المؤسسات المالية الإسلامية التي تحتفظ بأصول رقمية أو تُقبل معاملات مرتبطة بها تجد نفسها أمام اجتهاد فردي في التصنيف والقياس والإفصاح، وهو ما يهدد قابلية المقارنة بين القوائم المالية ويضعف الملاءمة .والتمثيل الصادق للمعلومة المحاسبية

تزداد الإشكالية تعقيدًا في سياق المؤسسات المالية الإسلامية لاعتبارين :الأول محاسبي بحت يتعلق بخصوصية بنية هذه المؤسسات القائمة على الفصل بين أموال الملاك وأموال أصحاب حسابات الاستثمار المطلق، وهو ما يفرض قواعد عرض وإفصاح لا نظير لها في الأطر التقليدية .والثاني مقاصدي يتعلق بضرورة التحقق من خلو الأصل الرقمي أو المعاملة المرتبطة به من الغرر الفاحش والغش والضرر قبل الاعتراف به محاسبيًا، بصرف النظر عن الحكم الشرعي التفصيلي في كل نوع، الذي يبقى موكولًا .للهيئات الشرعية المختصة

تنطلق هذه الدراسة من مسلّمة منهجية مركزية :الأصول الرقمية ليست فئة محاسبية متجانسة تُعالَج بمعيار واحد بحكم التسمية، بل حزمة متنوعة من الموجودات تختلف معالجتها المحاسبية باختلاف طبيعتها الاقتصادية، والحقوق المرتبطة بها، والغرض من الاحتفاظ بها، ومدى وجود حق تعاقدي، وقابليتها للتحديد والسيطرة عليها .وعلى هذا الأساس تُبنى الإشكالية البحثية التالية :كيف يمكن بناء نموذج تصوري متكامل للقياس المحاسبي والإفصاح عن الأصول الرقمية داخل المؤسسات المالية الإسلامية، يوائم بين متطلبات والاعتبارات المقاصدية، بما يعزز جودة المعلومات AAOIFIوالإطار المحاسبي لـ IAS/IFRS المحاسبية؟

1.2. أسئلة الدراسة

ما الخصائص الاقتصادية والمحاسبية التي تميّز الأصول الرقمية عن غيرها من الموجودات؟

كيف يمكن تصنيف الأصول الرقمية محاسبيًا تبعًا لطبيعتها والغرض من الاحتفاظ بها؟

ما متطلبات الاعتراف والقياس الأولي الملائمة لكل فئة من فئات الأصول الرقمية؟

ما أسس القياس اللاحق المناسبة، وكيف تُعالج مسألة انخفاض القيمة عند الانطباق؟

ما متطلبات العرض والإفصاح التي تضمن شفافية كافية لمستخدمي القوائم المالية؟

الحالية لمعالجة الأصول الرقمية، وأين تكمن فجواتها؟ IAS/IFRS ما مدى ملاءمة معايير

في استكمال هذه المعالجة؟ AAOIFIما الدور الذي يمكن أن يؤديه الإطار المفاهيمي لـ

ما الاعتبارات المقاصدية التي ينبغي مراعاتها عند الاعتراف بالأصل الرقمي والإفصاح عنه؟

في معالجة الأصول الرقمية؟ AAOIFIو IAS/IFRS ما أوجه التقارب والتباعد بين

كيف يمكن دمج هذه الأبعاد كافة في نموذج تصوري متكامل قابل للتحويل مستقبلًا إلى اختبار ميداني؟

1.3أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الأعلى للدراسة في بناء نموذج تصوري متكامل للقياس والإفصاح عن الأصول الرقمية في .والاعتبارات المقاصدية AAOIFIو IAS/IFRS المؤسسات المالية الإسلامية، يحقق مواءمة تحليلية بين ويتفرع عن هذا الهدف الأعلى مجموعة أهداف فرعية تقابل أسئلة الدراسة المتقدمة، أبرزها :تحديد الخصائص المميزة للأصول الرقمية من منظور محاسبي؛ اقتراح أساس منطقي للتصنيف المحاسبي يستند إلى طبيعة الحق والغرض من الاحتفاظ؛ تحليل متطلبات الاعتراف والقياس بأساسيه الأولي واللاحق؛ تقييم ؛ وربطAAOIFI القائمة وكشف فجواتها؛ إبراز الإضافة النوعية لإطار IAS/IFRS مدى كفاية معايير .ذلك كله بالاعتبارات المقاصدية بوصفها إطارًا مكمّلًا وليس بديلًا للمعيار المحاسبي

1.4. منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بوصفه إطارًا عامًا لرصد الأدبيات والمعايير الرسمية وتحليل مضمونها .ويُستكمل هذا المنهج بالمنهج الاستنباطي في بناء عناصر النموذج التصوري انطلاقًا من مقدمات ومقاصد الشريعة العامة في ،AAOIFIوالإطار المفاهيمي لـ ،IASB نظرية ثابتة)الإطار المفاهيمي لـ IAS/IFRS حفظ المال .(كما تستخدم الدراسة منهج التحليل المقارن لرصد أوجه التقارب والتباعد بين عبر مصفوفة تحليلية مُصمَّمة لهذا الغرض .وأخيرًا، يُستدعى المنهج التأصيلي لربط عناصر AAOIFIو المعالجة المحاسبية بمقاصد الشريعة العامة كحفظ المال والعدالة والشفافية، دون الخوض في إصدار أحكام .شرعية تفصيلية على أصول رقمية بعينها، إذ يبقى ذلك من اختصاص الهيئات الشرعية المختصة

2. الدراسات السابقة

2.1المحور الأول: الدراسات المحاسبية المتعلقة بالأصول الرقمية عمومًا

دراسة ميدانية حللت القوائم المالية لأربعين شركة عالمية تحتفظ (Luo & Yu, 2024) قدّمت دراسة توصلت الدراسة إلى تباين .Review of Accounting Studies بعملات مشفرة، منشورة في مجلة جوهري في التطبيق العملي :فبينما تعتمد شركات أمريكية نموذج التكلفة بموجب الإطار المحاسبي نموذج القيمة العادلة، مع تفاوت إضافي في IFRS الأمريكي، تعتمد أغلب الشركات الخاضعة لمعايير تصنيف الأصل بين متداول وغير متداول، وفي تبويب التدفقات النقدية الناتجة عن تحويله إلى عملة تقليدية بين تشغيلية واستثمارية .وخلصت الدراسة إلى أن غياب معيار مخصص يولّد تشوهات تحد من قابلية مقارنة القوائم المالية عبر الشركات والدول، واقترحت استحداث فئة أصول جديدة تقاس بالقيمة العادلة مع إثبات التغيرات في الأرباح أو الخسائر

Journal of Risk and في مجلة (Klopper & Brink, 2023) في السياق نفسه، بحثت دراسة أساس القياس الأنسب للعملات المشفرة استنادًا إلى الإطار المفاهيمي Financial Management لا إلى نص معياري بعينه .توصلت الدراسة إلى أن القيمة العادلة هي الأساس الأكثر IASB الصادر عن IAS اتساقًا مع خصائص المعلومة النوعية من ملاءمة وتمثيل صادق، وأن تطبيق نموذج التكلفة بموجب

لا يحقق هذا الاتساق النظري، خلافًا لنموذج إعادة التقييم أو معالجة السلع لدى تجار الوساطة بموجب IAS 2 38

في المجلة الدولية للبحوث المحاسبية الرقمية، فقد قارنت بين النماذج (Procházka, 2018) أما دراسة وخلصت إلى أن تصنيفها كسلعة تُقاس بالقيمة العادلة ،IFRS المتنافسة لمعالجة العملات المشفرة بموجب أقرب لجوهرها الاقتصادي من تصنيفها كأصل غير ملموس تقليدي، لكون الأصول غير الملموسة التقليدية .كبراءات الاختراع والشهرة تفتقر إلى سوق نشطة موثوقة على النحو المتوافر لكبرى العملات المشفرة

في (Ramassa & Leoni, 2022) ومن زاوية دراسة الآثار على معايير التقرير المالي، تناولت دراسة كيفية تعامل واضعي المعايير مع Accounting, Auditing & Accountability Journal مجلة التحول التقني السريع من خلال دراسة حالة قرار أجندة حيازات العملات المشفرة، مبرزةً محدودية آلية ..قرارات الأجندة في مواكبة التطور المتسارع لأنواع الأصول الرقمية الجديدة

2.2المحور الثاني: دراسات القياس والإفصاح

دور الإفصاح Journal of Accounting Research في مجلة (Bourveau et al., 2022) درست وتوصلوا إلى ،(ICO) والوسطاء المعلوماتيين في سوق رأس المال غير المنظم لعروض العملات الأولية أن المشروعات ذات الإفصاح الطوعي الأعلى عبر الوثائق التقنية والأكواد المصدرية أكثر قدرة على .جذب رأس المال، وهو ما يعزز الدور المحوري للإفصاح في بيئة تفتقر إلى تنظيم محاسبي صارم

(Anderson et al., 2025) تناولت ،Journal of Accounting Research وفي دراسة حديثة نسبيًا نشرت في مجلة قضايا الإفصاح والقياس المحاسبي للعملات المشفرة من منظور تجريبي موسّع، مؤكدين أن جودة المعلومة المحاسبية عن هذه الأصول تتأثر بدرجة كبيرة بأساس القياس المُتبع وبمدى تفصيل .الإفصاحات المصاحبة له، لا بمجرد تصنيف الأصل ضمن فئة معينة

2.3المحور الثالث: دراسات IAS/IFRS والعملات المشفرة

الصادر في يونيو 2019 المرجعية الرسمية الأهم في هذا المحور IFRS يمثل قرار أجندة هيئة تفسيرات وقد أكد القرار أن حيازة العملة المشفرة تستوفي تعريف الأصل غير .(IFRS Foundation, 2019) كونها قابلة للفصل عن الحائز وللبيع أو النقل بصورة مستقلة، ولا تمنح الحائز IAS 38 الملموس بموجب حقًا في استلام عدد ثابت أو قابل للتحديد من وحدات العملة .كما استبعد القرار صراحة اعتبار حيازة العملة لأنها لا تمثل نقدية ولا حقًا تعاقديًا في استلام نقدية أو أصل مالي ،IAS 32 المشفرة أصلًا ماليًا بموجب عند تصنيف الحيازة IAS 2 آخر .وحدد القرار متطلبات الإفصاح المرتبطة بكل مسار :فقرات 36–39 من عند تصنيفها كأصل غير ملموس، وفقرات 91–99 من IAS 38 كمخزون، وفقرات 118–128 من IAS عند القياس بالقيمة العادلة، إضافة إلى إفصاح الأحكام الجوهرية بموجب فقرة 122 من IFRS 13 IAS 10. والأحداث اللاحقة غير المعدّلة بموجب فقرة 21 من ،1

غير أن هذا القرار يقتصر ـ بحسب نصه الصريح ـ على مجموعة فرعية من الأصول الرقمية تتصف بكونها عملة رقمية مسجلة على دفتر موزع، غير صادرة عن جهة سيادية، ولا تنشئ عقدًا بين الحائز وهذا يعني أن الرموز ذات الحقوق التعاقدية، والرموز .(IFRS Foundation, 2019) وطرف آخر المدعومة بأصول، والعملات المستقرة القابلة للاسترداد النقدي، تخرج عن نطاق هذا القرار وتظل خاضعة (IFRS لتحليل مستقل وفق طبيعتها الخاصة، وهو ما تؤكده أيضًا مراجعات المهنة الأربع الكبرى Foundation, 2019)

2.4المحور الرابع: دراسات المحاسبة والتمويل الإسلامي ذات الصلة بالرقمنة

بيّن الأدب المحاسبي الإسلامي أن الهيئة صاغت أهداف المحاسبة ،AAOIFIفي مجال الإطار المفاهيمي لـ الإسلامية بوصفها امتدادًا للأهداف الاقتصادية الإسلامية العامة، مع التزام إضافي بالإفصاح عن الجوانب التي تقتضيها مبادئ الشريعة ولا تستلزمها الأطر التقليدية، كالتمويل بصيغ خالية من الفائدة وحسابات

الزكاة (AAOIFI, 2010; AAOIFI, 2020). كما بيّنت دراسة (El-Halaby et al., 2020) باستخدام عيّنة، Journal of Islamic Accounting and Business Research المنشورة في مجلة يرتبط بانخفاض ممارسات إدارة AAOIFI من 143 مصرفًا إسلاميًا عبر 26 دولة، أن تبني معايير يحمل أثرًا AAOIFI الأرباح مقارنة بالمصارف غير المتبنية لها، وهو ما يشير إلى أن الالتزام بإطار إيجابيًا على جودة التقرير المالي في المؤسسات المالية الإسلامية بعامة.

أما فيما يخص الأصول الرقمية تحديدًا، فقد أشارت وقائع المؤتمر الحادي والعشرين لهيئة الرقابة الشرعية المنعقد في المنامة عام 2023 إلى مناقشة موضوع الأصول الرقمية والمصرفية الإسلامية AAOIFIـ وهو ما يؤكد أن الفجوة ،(IIFA, 2023) دون صدور معيار محاسبي أو معيار شرعي نهائي وملزم بشأنها المعيارية التي تتناولها هذه الدراسة فجوة قائمة فعلًا لا افتراضية.

2.5المحور الخامس: دراسات المقاصد والشفافية وحماية مستخدمي المعلومات

يرتبط هذا المحور بأدبيات أوسع حول العلاقة بين جودة الإفصاح المحاسبي وتقليل تفاوت المعلومات بين الإدارة ومستخدمي القوائم المالية، وهي علاقة تتأكد أهميتها في بيئة الأصول الرقمية بحكم تقلب أسعارها ومن .(Luo & Yu, 2024; Klopper & Brink, 2023) وصعوبة التحقق من بعض مدخلات قياسها منظور مقاصدي، فإن مبدأ حفظ المال وحماية الحقوق ومنع الغرر يستدعي أن يكون الإفصاح عن الأصول الرقمية أكثر تفصيلًا لا أقل، بالنظر إلى ما تتسم به هذه الأصول من غموض تقني نسبي لدى غير المتخصصين من مستخدمي القوائم المالية..

2.6تحليل نقدي تركيبي للدراسات السابقة

يكشف التحليل المتقاطع لهذه المحاور الخمسة عن ثلاث ملاحظات جوهرية .أولًا، تتفق الدراسات على أن (Luo & Yu, 2024; Klopper & Brink, 2023; Procházka, 2018) المحاسبية العامة لا يعكس بدقة الجوهر الاقتصادي لبعض الأصول IAS 2/IAS 38 التصنيف الثنائي الحالي بموجب التقليدية دون التطرق إلى خصوصية IFRS الرقمية، لا سيما ذات السيولة العالية، لكنها تبقى في حدود بيئة أن الالتزام (El-Halaby et al., 2020) AAOIFI المؤسسات المالية الإسلامية .ثانيًا، تُظهر أدبيات بمعايير الهيئة يحسّن جودة التقرير المالي في المصارف الإسلامية عمومًا، دون أن يمتد هذا التحسين إلى معالجة محددة للأصول الرقمية لغياب معيار خاص بها حتى الآن .ثالثًا، تتناول أدبيات الفقه المالي الإسلامي مسألة الأصول الرقمية من زاوية الحكم الشرعي أساسًا، مع إشارات عابرة إلى بُعدها (IIFA, 2023) المحاسبي دون معالجة منهجية لسلسلة القرار المحاسبي كاملة من التصنيف إلى الإفصاح

تكشف مراجعة الأدبيات، بناءً على ما تقدم، عن محدودية الدراسات التي تجمع بصورة تكاملية بين القياس والإفصاح عن الأصول الرقمية من جهة، والخصوصية المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية من جهة وهذه .AAOIFIو IAS/IFRS ثانية، والتأصيل المقاصدي من جهة ثالثة، ضمن مواءمة صريحة بين هي الفجوة البحثية التي تنطلق منها الدراسة الحالية، إذ لا تكتفي بوصف أوجه القصور في كل إطار على حدة، بل تبني عليها نموذجًا تصوريًا يربط الأبعاد الخمسة)خصائص الأصل، جودة المعالجة، جودة الإفصاح، المواءمة المعيارية، الملاءمة المقاصدية (في سلسلة منطقية واحدة تفضي إلى جودة المعلومات المحاسبية

3. الإطار المحاسبي للأصول الرقمية

3.1 خصائص الأصل الرقمي كمدخل للتصنيف المحاسبي

يخطئ من يفترض أن مصطلح »الأصل الرقمي «يشير إلى فئة محاسبية موحدة .فالتحديد الدقيق للمعالجة المحاسبية الملائمة يستلزم فحص سبعة عناصر متداخلة لكل أصل رقمي على حدة :طبيعته الاقتصادية)هل يؤدي وظيفة تشبه النقد أم السلعة أم حصة الملكية؟(، والحقوق المرتبطة به)هل يمنح حق استرداد أو حصة أرباح أم لا يمنح أي حق تعاقدي؟(، والغرض من الاحتفاظ به)تجارة قصيرة الأجل أم استثمار طويل الأجل أم استخدام تشغيلي؟(، وطبيعة المنافع الاقتصادية المتوقعة منه، وطبيعة تدفقاته النقدية إن

.وُجدت، ووجود حق تعاقدي من عدمه، وأخيرًا إمكانية تحديده والسيطرة عليه بصورة مستقلة عن الحائز هذه العناصر مجتمعة هي ما يحدد بوابة الدخول المحاسبية الملائمة، لا مجرد الانتماء الشكلي إلى فئة «الأصول الرقمية».

هذا المبدأ ضمنيًا حين قصر تحليله على مجموعة فرعية محددة IFRS وقد أكد قرار أجندة هيئة تفسيرات الخصائص من الأصول الرقمية، مستبعدًا صراحة الحيازات التي تنشئ حقًا تعاقديًا بين الحائز وطرف آخر وهذا يعني أن أي دراسة تعمم حكمًا محاسبيًا واحدًا على «الأصول .(IFRS Foundation, 2019) الرقمية «ككل، دون فحص هذه الخصائص أولًا، تقع في مغالطة منهجية تتعارض مع منطق المعايير .الرسمية ذاتها

3.2 أنواع الأصول الرقمية من منظور محاسبي وظيفي

بناءً على المعايير السبعة أعلاه، يمكن تمييز أنماط وظيفية متعددة للأصول الرقمية، لكل منها مسار محاسبي :مرجّح يختلف عن الآخر

العملات المشفرة اللامركزية)كبيتكوين :(لا تصدر عن جهة سيادية، ولا تنشئ حقًا تعاقديًا، وتُتداول في IAS 2 مباشرة، فتُصنَّف كمخزون بموجب IFRS سوق نشطة نسبيًا؛ وهي النمط الذي عالجه قرار أجندة .خلاف ذلك IAS 38 عند الاحتفاظ بها للاتجار، أو كأصل غير ملموس بموجب

والعملات المستقرة القابلة للاسترداد :تمنح (Asset-Backed Tokens) الرموز المدعومة بأصول الحائز حقًا تعاقديًا في استرداد قيمة نقدية أو سلعية محددة من المُصدر؛ وتقترب بذلك من تعريف الأصل .IFRS 9 فتخرج عن نطاق قرار الأجندة سالف الذكر وتُحلَّل ضمن ،IAS 32 المالي بموجب

تمثل حصة في ملكية أو ربح أو تصفية كيان معين؛ :(Security Tokens) الرموز التي تمنح حقوقًا مالية .وتقترب من طبيعة الأدوات المالية أو أدوات حقوق الملكية بحسب شروط الإصدار

تمنح الحائز حق الوصول إلى منتج أو :(Utility Tokens) الرموز التي تمنح حقًا في سلعة أو خدمة خدمة مستقبلية دون حق مالي مباشر؛ وتقترب من طبيعة الدفعات المقدمة أو حقوق الاستخدام، لا من طبيعة .الأصل المالي

الأصول الرقمية المحتفظ بها بغرض المتاجرة النشطة :يرجَّح تصنيفها كمخزون لدى تاجر الوساطة .والذي يقيسها بالقيمة العادلة ناقصًا تكاليف البيع ،IAS 2 بموجب الاستثناء الوارد في الفقرة 3)ب (من

الأصول الرقمية المحتفظ بها لأغراض استثمارية طويلة الأجل :يرجَّح تصنيفها كأصل غير ملموس بموجب .مع خيار سياسة محاسبية بين نموذج التكلفة ونموذج إعادة التقييم ،IAS 38

لا يعني هذا التصنيف الوظيفي أن كل نوع يُعامَل بمعزل تام عن الآخر في كل الحالات، بل إن الحدود بين هذه الأنماط قد تتداخل عمليًا، وهو ما يستدعي تحليلًا لكل حيازة على حدة وفق وقائعها الخاصة، تمامًا كما حين ربطت أساس القياس بخصائص الأصل الاقتصادية لا (Klopper & Brink, 2023) أكدت دراسة .بتسميته

3.3 الاعتراف المحاسبي بالأصل الرقمي

متى ثبت أن المنشأة تسيطر IASBيستوفي الأصل الرقمي تعريف الأصل بموجب الإطار المفاهيمي لـ وقد أكدت .(IASB, 2018) عليه نتيجة أحداث ماضية، وأنه يحمل إمكانية توليد منافع اقتصادية مستقبلية هذا التوصيف صراحة بالنسبة للعملات المشفرة، مستندة إلى أن الحائز يملك سلطة IFRS مجموعة نقاش (Klopper & القرار بشأن توقيت التصرف في الأصل، وأن بيعه أو استخدامه يُنتج تدفقًا اقتصاديًا محتملًا أما شرط قابلية القياس بموثوقية، فيثار بصورة أوضح في حالة الأصول ذات السوق .(Brink, 2023 .الرقيق أو غير النشطة، حيث تزداد درجة عدم اليقين في تقدير القيمة العادلة

في البيئة الإسلامية، لا يكفي استيفاء شرطي السيطرة والمنفعة الاقتصادية وحدهما؛ إذ يضيف الإطار المحاسبي لـ AAOIFI، اعتبارًا جوهريًا يتعلق بمشروعية مصدر الحق ومحل التعاقد المرتبط بالأصل. هذا لا يعني أن المحاسب مطالب بإصدار حكم شرعي مستقل، بل أن الاعتراف المحاسبي بالمؤسسة المالية الإسلامية يُشترط فيه استناد إلى رأي هيئة الرقابة الشرعية بشأن طبيعة الأصل ومصدره وآلية تداوله، بوصف ذلك مدخلًا رسميًا ضمن سلسلة الاعتراف لا بديلًا عنها.

3.4 القياس الأولي

يُقاس الأصل الرقمي عند الاعتراف الأولي بالتكلفة، وهي القيمة العادلة للمقابل المدفوع مضافًا إليها تكاليف الاقتناء المباشرة، مع ملاحظة أن تكاليف التحويل والتحقق على سلاسل الكتل غالبًا ما تكون محدودة القيمة نسبيًا مقارنة بأصول تقليدية أخرى (Klopper & Brink, 2023). وحين يُقتنى الأصل الرقمي مقابل بضائع أو خدمات مقدَّمة من المنشأة- كما في حالات قبول عملات مشفرة كوسيلة سداد- يُقاس عند الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة للأصل المستلم في تاريخ المعاملة، ويُقيَّد الطرف الآخر إيرادًا.

يضاف إلى هذا الأساس اشتراط وضوح الثمن ونفي الغرر الفاحش وقت التعاقد، من منظور AAOIFI، بما يعني أن توثيق آلية تسعير الأصل الرقمي عند الاقتناء- ومصدر هذا السعر ودرجة نشاط السوق التي استُمد منها- يُصبح جزءًا من متطلبات القياس الأولي ذاته لا مجرد إفصاح لاحق، تحقيقًا لمقصد العدالة بين طرفي المعاملة.

3.5 القياس اللاحق

لا يوجد أساس قياس واحد يناسب جميع فئات الأصول الرقمية، والاختيار بينها ينبني على طبيعة الأصل والغرض من الاحتفاظ به، تبعًا لثلاثة مسارات رئيسة:

أ. مسار المخزون (تاجر الوساطة)

حين تحوز المؤسسة أصولًا رقمية بغرض إعادة بيعها في الأمد القريب وتحقيق ربح من تقلبات السعر الخاص بتجار السلع الوسطاء، تُقاس هذه الأصول بالقيمة العادلة ناقصًا تكاليف البيع، مع إثبات جميع التغيرات في الربح أو الخسارة (IFRS 2 وتستوفي شرط الاستثناء الوارد في الفقرة 3)ب (من IFRS Foundation, 2019؛ Klopper & Brink, 2023). وهذا الأساس هو الأكثر اتساقًا مع الجوهر الاقتصادي لأصل عالي السيولة ومتقلب القيمة.

ب. مسار الأصل غير الملموس (نموذج التكلفة)

واختيار نموذج التكلفة، يُقاس لاحقًا بالتكلفة ناقصًا أي IAS 38 عند تصنيف الأصل الرقمي بموجب انخفاض متراكم في القيمة، دون إثبات أي زيادة لاحقة في القيمة السوقية إلى حين البيع الفعلي. وقد أظهرت دراسة (Luo & Yu, 2024)، أن هذا الأساس، حين يُطبَّق على أصل شديد التقلب كالعملات المشفرة، يُنتج انحرافًا ملموسًا بين القيمة الدفترية والقيمة التصفوية، ويحمّل القوائم المالية خسائر انخفاض متكررة دون عكسها عند ارتفاع القيمة لاحقًا، وهو ما يضعف الملاءمة والتمثيل الصادق لهذه المعلومة.

ج. مسار الأصل غير الملموس (نموذج إعادة التقييم)

نموذج إعادة التقييم متى توافرت سوق نشطة موثوقة للأصل IAS 38 بديلًا عن نموذج التكلفة، يجيز، فيُقاس الأصل بالقيمة العادلة في تاريخ إعادة التقييم ناقصًا أي انخفاض متراكم لاحق، مع إثبات الزيادة في الدخل الشامل الآخر والنقص في الربح أو الخسارة (Klopper & Brink, 2023). وقد رجّحت دراسة IASB، لكونه يعكس هذا المسار ـ إلى جانب مسار المخزون ـ بوصفه الأكثر اتساقًا مع الإطار المفاهيمي لـ التغيرات الفعلية في توقعات المشاركين في السوق.

يُضاف إلى هذه المسارات الثلاثة اعتبار خاص بالأصول الرقمية ذات الحقوق التعاقدية (كالرموز المدعومة بأصول أو العملات المستقرة القابلة للاسترداد)، والتي قد تندرج ضمن نطاق IFRS 9 إن استوفت تعريف

الأداة المالية، فتُقاس بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة تبعًا لنموذج الأعمال وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية، بما يُخرجها من دائرة النقاش الخاص بالمخزون والأصول غير الملموسة.

3.6 انخفاض القيمة عند الانطباق

يُختبر الأصل الرقمي غير المعمَّر العمر سنويًا للتحقق من ،IAS 38 عند تطبيق نموذج التكلفة بموجب IAS 36، انخفاض القيمة بموجب IAS 36، إذ تُعامل هذه الأصول عادة كأصول ذات عمر إنتاجي غير محدد نظرًا لعدم وجود حد زمني طبيعي لصلاحيتها (Klopper & Brink, 2023). وتُثبت خسارة الانخفاض حين يتجاوز المبلغ الدفتري القيمة القابلة للاسترداد، وهي الأعلى بين القيمة العادلة ناقصًا تكاليف البيع وقيمة الاستخدام؛ وبالنظر إلى أن الأصول الرقمية لا تُستخدم عادة في توليد تدفقات نقدية تشغيلية مباشرة، فإن قيمة الاستخدام غالبًا ما تكون غير ذات صلة عمليًا، وتنحصر المقارنة بين المبلغ الدفتري والقيمة العادلة ناقصًا تكاليف البيع.

في السياق الإسلامي، يضيف مبدأ منع الضرر بُعدًا إضافيًا يتعلق بكيفية توزيع أثر خسارة الانخفاض بين فئات أصحاب المصلحة المختلفة في المؤسسة المالية الإسلامية، وتحديدًا بين حملة الأسهم وأصحاب حسابات الاستثمار المطلق الذين يشاركون في الربح والخسارة بحسب صيغة العقد المبرم معهم. وهذا يستدعي إفصاحًا منفصلًا عن الأثر على كل فئة، تفاديًا لتحميل صاحب حساب استثماري خسارة ناتجة عن قرار إداري بحت لم يكن طرفًا فيه بصورة مباشرة.

4. العرض والإفصاح والمخاطر وجودة المعلومات

4.1العرض في قائمة المركز المالي

لا يفرض أي من الإطارين المرجعيين موضعًا ثابتًا للأصول الرقمية في قائمة المركز المالي؛ فالمعيار IAS 1, 60) الفاصل هو مدى توقع تحقق الأصل أو استهلاكه خلال دورة التشغيل العادية أم لا (فقرة. وقد أظهرت دراسة (Luo & Yu, 2024) تباينًا عمليًا حادًا بين المنشآت في هذا الشأن: فبعضها يضع الأصول الرقمية في أسفل الأصول غير المتداولة رغم نيتها المعلنة اعتبارها بديلًا سائلًا شبيهًا بالنقدية، وبعضها الآخر يضعها مباشرة أسفل بند النقدية وما في حكمها تماشيًا مع طبيعتها السائلة الفعلية، وهو ما يُنتج تضاربًا في انطباع المستخدم عن مركز السيولة الحقيقي للمنشأة.

وفي المؤسسة المالية الإسلامية، يُضاف اعتبار عرضي إضافي ينبع من واجب الأمانة على مال الغير: وجوب الفصل الواضح في قائمة المركز المالي بين الأصول الرقمية المملوكة ملكية تامة للمؤسسة، وتلك المحتفظ بها لحساب أصحاب حسابات الاستثمار المطلق بصفة وكيل أو مضارب. فالخلط بين الفئتين لا يخالف مبدأ العرض العادل فحسب، بل يمس جوهر العلاقة التعاقدية القائمة على تحمل صاحب الحساب لمخاطر استثماره دون ضمان من المؤسسة، وهو ما يستوجب تبويبًا فرعيًا مستقلًا لا اجتهاديًا.

4.2متطلبات الإفصاح

حدد قرار أجندة IFRS بموجب: إفصاحات المخزون الواجبة بدقة تبعًا لمسار التصنيف الإفصاحات الفقرات 36-39 من ،IAS 2 الفقرات 118-128 من IAS أو إفصاحات الأصول غير الملموسة بموجب مع إضافة إفصاحات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة بموجب الفقرات 91-99 من ،IFRS 13 متى المنشأة 1 IAS كما تُلزم فقرة 122 من 38، (IFRS Foundation, 2019). اعتُمدت هذه القيمة أساسًا للقياس بالإفصاح عن الأحكام الجوهرية التي مارستها إدارتها في تصنيف الأصل الرقمي متى كان لهذا الحكم أثر بالإفصاح عن التغيرات الجوهرية غير المعدِّلة IAS 10 جوهري على المبالغ المثبتة، وتُلزم فقرة 21 من في القيمة العادلة بعد تاريخ التقرير، نظرًا لما تتسم به أسواق هذه الأصول من تقلب حاد قد يقع بعد إغلاق الفترة مباشرة.

في البيئة الإسلامية، يضاف إلى هذه الإفصاحات التقنية إفصاح عن مدى التزام الأصل والمعاملة المرتبطة به بأحكام ومبادئ الشريعة، ودور هيئة الرقابة الشرعية في مراجعة ذلك، تحقيقًا للخاصية النوعية الإضافية

والمتعلقة بالإفصاح عن الجوانب التي تقتضيها مبادئ الشريعة AAOIFIالتي يبرزها الإطار المفاهيمي لـ الإسلامية دون أن تستلزمها الأطر التقليدية (AAOIFI, 2010).

4.3الإفصاح عن المخاطر

من مخاطر سوق وسيولة وائتمان IFRS 7 تتجاوز مخاطر الأصول الرقمية المخاطر التقليدية التي تغطيها، لتشمل أبعادًا خاصة بطبيعتها الرقمية :مخاطر الحفظ والأمن السيبراني المرتبطة بإدارة المفاتيح الخاصة وحماية المحافظ الرقمية، ومخاطر عدم اليقين التنظيمي الناشئة عن تفاوت الأطر الرقابية بين الدول وسرعة تطورها، إضافة إلى مخاطر السيولة الفعلية لبعض الأصول الرقمية الأقل تداولًا التي قد لا تعكسها المؤشرات السطحية لحجم السوق (Bourveau et al., 2022). وقد أشارت دراسة إلى أن جودة الإفصاح عن هذه المخاطر ترتبط مباشرة بقدرة المستثمرين على تسعير المخاطر تسعيرًا عادلًا في غياب تنظيم صارم.

وفي المؤسسة المالية الإسلامية، تضاف فئة مخاطر رابعة لا تظهر في الأطر التقليدية :مخاطر عدم الامتثال الشرعي، والمتمثلة في احتمال أن يتبين لاحقًا عدم توافق أصل رقمي معين أو آلية تداوله مع أحكام الشريعة، بما يستوجب معالجة تصحيحية قد تشمل التخلص من الأصل أو تطهير عائده. وغياب هذه الفئة عن IFRS 7 يمثل فجوة إفصاحية حقيقية بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية في البيئة الإسلامية تحديدًا.

4.4جودة المعلومات المحاسبية كمخرج نهائي

تتحدد جودة المعلومات المحاسبية عن الأصول الرقمية بمدى تحقق الخصائص النوعية الأساسية والمعزِّزة الواردة في الإطار المفاهيمي :الملاءمة (القدرة التنبؤية والتوكيدية لمعلومة القياس)، والتمثيل الصادق (اكتمال المعلومة وحيادها وخلوها من الخطأ الجوهري)، والقابلية للمقارنة بين المنشآت وعبر الفترات، والقابلية للفهم من قبل مستخدم معقول الاطلاع، والقابلية للتحقق من صحة القياس بصورة مستقلة، والتوقيت المناسب لتقديم المعلومة قبل أن تفقد قيمتها في اتخاذ القرار (IASB, 2018). وقد أظهرت دراسة (Luo & Yu, 2024) أن التطبيق غير المتسق للمعايير الحالية يمس تحديدًا خاصية القابلية للمقارنة، في حين أظهرت دراسة (Klopper & Brink, 2023) أن اختيار أساس قياس غير متسق مع طبيعة الأصل يمس خاصيتي الملاءمة والتمثيل الصادق معًا الاقتصادية.

5. تحليل الملاءمة المعيارية لـIAS/IFRS

5.1 يقتضي التحليل المهني السليم لأي معيار تتبع تسلسل منطقي محدد :نطاق المعيار، فخصائص الأصل التي تُدخله ضمن هذا النطاق أو تُخرجه منه، فمدى انطباقه فعليًا، فأثر ذلك على الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح، فالفجوة المتبقية، فمدى ملاءمته للمؤسسات المالية الإسلامية. وتُطبَّق هذه السلسلة فيما يلي على أبرز المعايير ذات الصلة.

5.1 المخزون LAS

ينطبق IAS 2 على الأصل الرقمي فقط متى استوفى تعريف المخزون، أي حين يُحتفظ به بغرض البيع في سياق النشاط الاعتيادي. ويتيح استثناء تجار الوساطة الوارد في الفقرة 3(ب) (قياسه بالقيمة العادلة ناقصًا تكاليف البيع بدلًا من قاعدة الأدنى بين التكلفة وصافي القيمة القابلة للتحقق، وهو ما يلائم التقلب الحاد لأسعار هذه الأصول. الفجوة هنا أن هذا الاستثناء يشترط توافر وصف «تاجر الوساطة» بدقة، وقد لا تنطبق هذه الصفة على مؤسسة مالية إسلامية تحتفظ بأصول رقمية ضمن محفظة استثمارية لا تجارية بحتة.

5.2 IAS 38 الأصول غير الملموسة

يمثل IAS 38 المسار الافتراضي حين لا ينطبق IAS 2، بشرط استيفاء الأصل الرقمي لعنصري القابلية للفصل وانتفاء الصفة النقدية عنه (IFRS Foundation, 2019). والفجوة الجوهرية هنا، كما أشارت دراسة (Luo & Yu, 2024)، أن IAS 38 صُمم أصلًا عام 2001 لأصول كالشهرة وبراءات الاختراع ذات طبيعة طويلة الأجل ومحدودة السيولة، بينما تجمع بعض الأصول الرقمية بين طول الأجل المقصود

من الاحتفاظ وسيولة يومية مرتفعة، وهو تعارض بنيوي لا يحله اختيار نموذج التكلفة أو إعادة التقييم بمفرده.

5.3الأدوات المالية IAS 32 وIFRS 9

لانتفاء الحق IAS 32 يخرج معظم العملات المشفرة اللامركزية عن نطاق تعريف الأصل المالي بموجب التعاقدي في استلام نقدية أو أصل مالي آخر (IFRS Foundation, 2019). غير أن هذا الاستبعاد لا يشمل جميع الأصول الرقمية؛ فالرموز المدعومة بأصول والعملات المستقرة القابلة للاسترداد النقدي من وفق نموذج الأعمال IFRS 9 المُصدر تستوفي هذا التعريف، فتخضع لأحكام التصنيف والقياس بموجب IAS 2/IAS 38 وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية، بمعزل تام عن مسار.

5.4 IFRS 13 قياس القيمة العادلة

الإطار المنهجي لتحديد القيمة العادلة متى استُخدمت أساسًا للقياس، عبر تسلسل هرمي IFRS 13 يوفر ثلاثي المستويات يعطي الأولوية للأسعار المعلنة في سوق نشطة)المستوى الأول .(وتستوفي كبرى العملات المشفرة هذا المستوى بحكم توافر تداول يومي كثيف عبر منصات متعددة، بينما تنحدر الأصول الرقمية الأقل تداولًا إلى المستوى الثاني أو الثالث، بما يستلزم إفصاحًا موسّعًا عن أساليب التقدير المستخدمة وحساسية النتائج للمدخلات غير القابلة للملاحظة، بموجب الفقرات 91-99 من المعيار.

5.5 IAS 21 وIAS 36 وIFRS 7 وIFRS 18

قاعدة عرض الأصول حسب السيولة متى كان ذلك أكثر ملاءمة وموثوقية)فقرة 60(، ويُلزم IAS 1 يوفر بالإفصاح عن الأحكام الجوهرية)فقرة 122(، وهو ما ينطبق مباشرة على قرار تصنيف الأصل الرقمي. الأصول الرقمية من مفهوم البند النقدي لانتفاء الحق في استلام عدد ثابت أو قابل للتحديد IAS 21 ويستبعد آلية اختبار الانخفاض للأصول IAS 36 من وحدات العملة، بما يرسّخ معالجتها كبند غير نقدي .ويوفر فيوفر إطار الإفصاح عن المخاطر المالية التقليدية IFRS 7 ذات العمر غير المحدد كما سبق بيانه .أما دون أن يغطي مخاطر الحفظ الرقمي أو عدم الامتثال الشرعي، وهي فجوة تستدعي إفصاحًا تكميليًا يستند الخاص بعرض وإفصاح القوائم المالية IFRS 18 إلى الروح العامة للمعيار لا نصه الحرفي .وفيما يخص فإن أثره على الأصول الرقمية ينحصر حاليًا في متطلبات IAS 1، والذي يحل تدريجيًا محل بعض متطلبات عرض عامة تتعلق بتصنيف بنود الدخل والمقاييس غير المعرَّفة بموجب المعايير، دون أن يستحدث معالجة خاصة بهذه الأصول، وهو ما يستدعي متابعة تطبيقه العملي بعد نفاذه.

تتحدد IAS/IFRS يخلص هذا التحليل إلى نتيجة مركزية :المعالجة المحاسبية للأصل الرقمي بموجب وفق خصائصه الاقتصادية والظروف الفعلية للاحتفاظ به، لا وفق تسميته كأصل رقمي بذاتها .وهذا هو المبدأ ذاته الذي يُبنى عليه التصنيف الوظيفي المقترح في القسم الثالث من هذه الدراسة.

6. الإطار المحاسبي لـAAOIFI ومكانته في الموضوع

6.1الإطار المفاهيمي للتقرير المالي لدى AAOIFI

بيان المحاسبة المالية رقم)1 (بوصفه إطارًا مفاهيميًا يوجّه تطوير معايير المحاسبة AAOIFI أصدرت المالية، ويسعى إلى تحقيق ثلاثة أهداف متلازمة :الاتساق بين مبادئ الدقة والعدالة المحاسبية المتعارف ،عليها ومبادئ الشريعة الإسلامية، وتحديد الجوانب التي تستلزم إفصاحًا وشفافية أكبر تحقيقًا لهذه المبادئ وقد .(AAOIFI, 2010) والاستفادة من مفاهيم واضعي المعايير الآخرين حين لا تتعارض مع الشريعة أصدرت الهيئة لاحقًا إطارًا مفاهيميًا منقّحًا يوائم التعريفات الأساسية مع الممارسات العالمية، مع التأكيد الصريح على وجوب قراءة هذا الإطار وتفسيره وتطبيقه بالاقتران مع معايير الشريعة الصادرة عن الهيئة (AAOIFI, 2020).

يرتبط إحصائيًا بانخفاض AAOIFI أن تبني معايير (El-Halaby et al., 2020) وقد بيّنت دراسة ممارسات إدارة الأرباح في عيّنة موسّعة من المصارف الإسلامية، وهو ما يوفر دليلًا تجريبيًا على أن الإطار الشرعي المحاسبي لا يقتصر على بُعد قيمي مجرد، بل ينعكس على جودة التقرير المالي الفعلية.

6.2. متطلبات العرض والإفصاح الخاصة بـAAOIFI

بين قوائم مالية أساسية مشتركة مع الأطر التقليدية)كقائمة المركز المالي وقائمة AAOIFI يميّز إطار الدخل(، وقوائم إضافية تعكس خصوصية المؤسسة المالية الإسلامية، أبرزها قائمة التغيرات في حسابات الاستثمار المطلق، وقائمة مصادر واستخدامات صندوق الزكاة، وقائمة مصادر واستخدامات صندوق القرض الحسن .ويقتضي هذا التمايز أن أي أصل رقمي تحتفظ به المؤسسة لصالح أصحاب حسابات الاستثمار يُعرض ويُفصح عنه بمعزل عن الأصول المملوكة للمساهمين، مع تحديد آلية توزيع أرباحه أو خسائره تبعًا لصيغة العقد)مضاربة أو وكالة بأجر أو غيرهما((AAOIFI, 2020).

6.3. الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية في البيئة الإسلامية

في الخصائص النوعية الأساسية من ملاءمة وتمثيل IASBمع الإطار المفاهيمي لـ AAOIFI يتقاطع إطار صادق وقابلية للمقارنة والفهم والتحقق والتوقيت المناسب، لكنه يضيف بُعدًا يتعلق بـالالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية بوصفه شرطًا مسبقًا لا خاصية نوعية مستقلة بذاتها؛ إذ لا قيمة لملاءمة معلومة محاسبية أو صدق تمثيلها إن كانت مبنية على معاملة غير مشروعة الأصل .وهذا الفارق الدقيق هو ما يميّز موقع البُعد الشرعي في هيكل الجودة المحاسبية الإسلامية عن موقعه كخاصية نوعية إضافية عادية (AAOIFI, 2020).

6.4. خصوصية المؤسسات المالية الإسلامية وعلاقتها بمتطلبات المستخدمين

يواجه مستخدم القوائم المالية للمؤسسة المالية الإسلامية احتياجًا معلوماتيًا مزدوجًا :احتياج اقتصادي مشترك مع مستخدم القوائم المالية التقليدية)تقييم الأداء والمركز المالي والتدفقات النقدية(، واحتياج شرعي ،خاص)التحقق من الالتزام بأحكام الشريعة في المعاملات المعروضة .(وبالنسبة للأصول الرقمية تحديدًا يتجلى هذا الاحتياج المزدوج في حاجة المستخدم إلى معرفة الأساس المحاسبي المستخدم في القياس من جهة، ورأي هيئة الرقابة الشرعية في طبيعة الأصل وآلية تداوله من جهة أخرى، وهو ما يبرر إضافة بُعد إفصاحي شرعي مستقل لا تغطيه الأطر التقليدية (AAOIFI, 2020).

6.5الفجوة الراهنة في إطار AAOIFI فيما يخص الأصول الرقمية

للتطبيق على الأصول الرقمية من حيث المبدأ، فإن AAOIFIرغم صلاحية الإطار المفاهيمي العام لـ الهيئة لم تصدر حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة معيار محاسبة مالية متخصصًا في الأصول الرقمية، وقد اقتصر تناولها للموضوع على مناقشات في محافل علمية وشرعية دون صدور معيار أو قرار نهائي ملزم وهذا يعني أن المؤسسات المالية الإسلامية التي تحتفظ حاليًا بأصول رقمية تطبق اجتهادًا .(IIFA, 2023) فرديًا يستند إلى الإطار المفاهيمي العام دون توجيه معياري تفصيلي، وهي الفجوة التي يسعى النموذج التصوري المقترح في هذه الدراسة إلى الإسهام في سدها نظريًا.

7. مصفوفة المقارنة التحليلية بين IAS/IFRS وAAOIFI

تلخص المصفوفة التالية أوجه التقارب والتباعد بين الإطارين عبر تسعة محاور محاسبية، وتُستخدم مخرجاتها لاحقًا كمدخلات مباشرة لبناء أبعاد النموذج التصوري المقترح، لا لغرض عرضي فحسب.

المقترح	الاعتبار المقاصدي	الفجوة	AAOIFI	IAS/IFRS	المحور
تصنيف ثلاثي: نقدية/شبه نقدية، سلعية، حقوقية- تعاقدية	وجوب التمييز بين الأصل المباح والأصل محل الشبهة قبل التصنيف المحاسبي	غياب فئة أصول رقمية مستقلة في كلا الإطارين	لا يوجد تبويب محاسبي خاص بالأصول الرقمية؛ يطبَّق الإطار العام للموجودات وفق طبيعة الحق الشرعي المرتبط بها	يعتمد على نية الاحتفاظ (IAS 2) أو الطبيعة غير النقدية للأصل (IAS 38)، دون فئة خاصة بالأصول الرقمية	التصنيف

اعتراف ثنائي الشرط :محاسبي (سيطرة ومنفعة) وشرعي (مشروعية المحل)	اعتراف مقيد بعدم بناء الأصل على عقد فاسد	معيار السيطرة وحده لا يكفي في البيئة الإسلامية	يشترط إضافة إلى ذلك مشروعية مصدر الحق ومحل التعاقد	يُشترط التحكم والمنفعة الاقتصادية المستقبلية القابلة للقياس	الاعتراف
تكلفة تاريخية موثقة بإفصاح عن آلية التسعير ومصدره	اشتراط وضوح الثمن ونفي الغرر الفاحش وقت التعاقد	لا يوجد فرق جوهري عند غياب الغرر	التكلفة التاريخية مع مراعاة عدالة بدل التعاقد وانتفاء الغرر في التسعير	بالتكلفة)سعر الشراء (وتكاليف الاقتناء	القياس الأولي
قيمة عادلة إلزامية عند توافر سوق نشطة موثوقة؛ تكلفة مع إفصاح عن القيمة العادلة عند غيابها	القيمة العادلة الموثوقة تخدم مقصد العدالة ومنع الغبن بين المتعاقدين	تفاوت في إلزامية القيمة العادلة بين الإطارين	يميل الإطار العام إلى القيمة العادلة كلما توافرت سوق ،نشطة موثوقة تفاديًا لتضليل المستخدم	خيار التكلفة أو إعادة (IAS 38)، التقييم أو القيمة العادلة لتجار (IAS 2 السلع)	القياس اللاحق
اختبار انخفاض سنوي مع إفصاح منفصل عن الأثر على كل فئة من فئات الملاك وأصحاب الحسابات	منع الضرر عن الطرف الأضعف معلوماتيًا صاحب حساب) الاستثمار (المطلق	تباين في توزيع أثر الانخفاض بين حملة الأسهم وأصحاب حسابات الاستثمار	المبدأ ذاته مع تأكيد إضافي على عدم تحميل صاحب الحساب الاستثماري خسارة ناتجة عن سوء تقدير إداري	اختبار سنوي للأصول غير المعمرة معينة العمر؛ خسارة الانخفاض تُثبت ولا تُعكس نمو القيمة لاحقًا في نموذج التكلفة	انخفاض القيمة
بند مستقل ضمن الأصول مع تبويب فرعي يفصل الملكية الذاتية عن حسابات الاستثمار المطلق	الأمانة على مال الغير توجب فصلًا واضحًا في قائمة المركز المالي	الأطر التقليدية لا تُلزم بفصل الملكية عن الوكالة الاستثمارية	يضاف اعتبار الفصل بين الأصول المملوكة للبنك وتلك المحتفظ بها لحساب أصحاب الاستثمار	:حسب طبيعة البند غير متداول عادة إذا صُنّف كأصل غير ملموس، أو متداول إذا صُنّف كمخزون	العرض
إفصاح موسع يشمل الأساس المحاسبي، السوق المرجعية، الرقابة ،الشرعية ومخاطر الحفظ والأمن السيبراني	الشفافية وتقليل تفاوت المعلومات بين الإدارة وأصحاب المصلحة	غياب الإفصاح الشرعي المتخصص في الإطار التقليدي	الإفصاح ذاته مع إضافة الالتزام بأحكام الشريعة ودور هيئة الرقابة الشرعية	،أساس القياس مصادر مدخلات القيمة العادلة وفق ،التسلسل الهرمي أحكام الإدارة الجوهرية، المخاطر	الإفصاح
لوحة مخاطر ،رباعية :سوق تشغيل وحفظ رقمي، امتثال تنظيمي، امتثال شرعي	منع الضرر عبر تبصير المستخدم بمخاطر لا تظهر في الأطر التقليدية	المخاطر الشرعية غير مؤطرة في IFRS 7	تضاف مخاطر عدم الامتثال الشرعي كفئة مخاطر مستقلة	مخاطر السوق والسيولة والتشغيل ضمن IFRS 7	المخاطر
دمج تقرير هيئة الرقابة الشرعية كمدخل رسمي لعملية التصنيف والقياس	الرقابة الشرعية أداة تحقق من مقصدي حفظ المال ومنع الغرر	غياب مرجعية شرعية موازية في IFRS	هيئة الرقابة الشرعية تراجع طبيعة الأصل ومصدره وآلية تداوله قبل الاعتراف المحاسبي به	لا ينطبق	الرقابة الشرعية

يُستخلص من هذه المصفوفة أن التقارب بين الإطارين يغلب على محاور القياس الفني)الاعتراف، القياس الأولي، القياس اللاحق(، في حين يتركز التباعد الجوهري في محاور العرض والإفصاح والرقابة، حيث مرتبطة بفصل الملكية عن الوكالة الاستثمارية، وبالإفصاح IFRS أبعادًا لا نظير لها في AAOIFI تضيف الشرعي، وبدور هيئة الرقابة الشرعية .وهذا التوزيع للتقارب والتباعد هو ما يوجّه بناء الأبعاد الثالث والرابع والخامس من النموذج التصوري لاحقًا.

8. التأصيل المقاصدي

لا تسعى هذه الدراسة إلى إصدار حكم شرعي عام على الأصول الرقمية، فذلك اجتهاد فقهي متخصص ،يختلف باختلاف نوع الأصل وحقوقه واستخدامه وآلية تداوله، وهو ما تركته الهيئات الشرعية المختصة وإنما تسعى .(IIFA, 2023) مفتوحًا دون قرار نهائي موحّد ،AAOIFIبما فيها هيئة الرقابة الشرعية لـ ،الدراسة إلى توظيف مقاصد الشريعة العامة بوصفها معيارًا توجيهيًا لجودة المعالجة المحاسبية والإفصاح .بمعزل عن الحكم التفصيلي في حِل كل أصل رقمي أو حرمته

8.1 **حفظ المال**

يُعَد حفظ المال أحد المقاصد الضرورية الخمسة في الفقه الإسلامي، وينعكس محاسبيًا في وجوب اختيار أساس قياس يعكس القيمة الفعلية للأصل الرقمي بأمانة، وفي إخضاعه لاختبار انخفاض قيمة دوري يحول دون استمرار إثبات قيمة دفترية متجاوزة للواقع الاقتصادي .كما ينعكس في وجوب الفصل الواضح بين .أموال الملاك وأموال أصحاب حسابات الاستثمار عند الاحتفاظ بأصول رقمية، صونًا لحق كل طرف

8.2. **حماية الحقوق والعدالة**

يقتضي مقصد العدالة عدم تحميل طرف ضعيف معلوماتيًا)كصاحب حساب الاستثمار المطلق (نتائج قرارات لم يشارك في اتخاذها، وهو ما يترجم محاسبيًا إلى ضرورة الإفصاح المنفصل عن أثر تقلبات القيمة العادلة أو خسائر الانخفاض على كل فئة من فئات أصحاب المصلحة، بدلًا من دمجها في رقم إجمالي .يُخفي التوزيع الفعلي للمخاطر والعوائد

8.3**الشفافية ومنع الغرر والضرر**

يستدعي منع الغرر الفاحش وضوح آلية تسعير الأصل الرقمي ومصدرها وقت الاعتراف الأولي، بينما يستدعي منع الضرر إفصاحًا موسعًا عن المخاطر الخاصة بهذه الأصول)الحفظ الرقمي، التنظيم، الامتثال الشرعي (تمكينًا للمستخدم من اتخاذ قرار مستنير .وتلتقي هذه الاعتبارات المقاصدية مع الأدبيات المحاسبية لكنها ،(Bourveau et al., 2022) العامة حول العلاقة بين جودة الإفصاح وتقليل تفاوت المعلومات .تضيف إليها بُعدًا معياريًا مصدره مقاصد الشريعة لا مجرد الكفاءة الاقتصادية للسوق

8.4**منع الغش والتدليس والأمانة**

يترجم مبدآ الأمانة ومنع الغش محاسبيًا إلى ضرورة توثيق الأحكام الجوهرية التي مارستها الإدارة في تصنيف الأصل الرقمي وتقدير قيمته العادلة، بحيث يكون هذا التوثيق متاحًا للمراجع وهيئة الرقابة الشرعية .على حد سواء، تحقيقًا للرقابة المزدوجة التي تميّز المؤسسة المالية الإسلامية عن نظيرتها التقليدية

8.5**تفاوت** التقييم الشرعي **بحسب** طبيعة الأصل

تؤكد الدراسة، تفاديًا لأي تعميم غير منضبط، أن التقييم الشرعي لأي أصل رقمي بعينه يتأثر بعوامل ،متعددة :طبيعة الأصل ذاته، والحقوق المرتبطة به، والغرض من استخدامه، ودرجة المخاطر التي يحملها وآلية تداوله، والنشاط الاقتصادي المرتبط به فعليًا .وقد أكد ذلك ممثلو الهيئات الشرعية الدولية حين ميّزوا .(IIFA, 2023) بين أنماط متعددة من العملات الرقمية بحسب طبيعة الجهة المصدرة ومحل الضمان وبناءً عليه، فإن الاعتبارات المقاصدية الواردة في هذا القسم تمثل موجّهًا لجودة المعالجة المحاسبية .والإفصاح، لا حكمًا شرعيًا نهائيًا يُغني عن الرجوع إلى هيئة الرقابة الشرعية المختصة في كل حالة.

9. النموذج التصوري المقترح

يُبنى النموذج التصوري المقترح استنباطًا من مسار تحليلي متكامل يبدأ بمراجعة الأدبيات، وتحديد المشكلة، والكشف عن الفجوة البحثية، ثم تحليل سلسلة القرار المحاسبي المتمثلة في التصنيف والاعتراف والقياس، وتحليل الإطار المفاهيمي IAS/IFRS، والعرض والإفصاح، وتحليل الملاءمة المعيارية لمتطلبات AAOIFI، وصولًا إلى التأصيل المقاصدي. وينتهي هذا المسار باستخلاص خمسة أبعاد مترابطة، تتكامل فيما بينها لإنتاج مخرج نهائي واحد يتمثل في جودة المعلومات المحاسبية عن الأصول الرقمية. ولتفادي التكرار المفاهيمي، خُصص لكل بُعد وظيفة محددة ضمن النموذج، بحيث لا يتكرر المفهوم الواحد مثل الشفافية أو جودة المعلومات، في أكثر من موضع دون مبرر نظري.

الشكل (1)لنموذج التصوري المقترح لجودة المعلومات المحاسبية عن الأصول الرقمية في البيئة المالية الإسلامية

أن النموذج المقترح ينطلق من خصائص الأصل الرقمي بوصفها المدخل الأساسي الذي (1) يوضح الشكل يحدد الطبيعة الاقتصادية للأصل، وطبيعة الحقوق المرتبطة به، والغرض من الاحتفاظ به، وقابليته للتحديد والسيطرة، والمنافع الاقتصادية المتوقعة منه. وتؤثر هذه الخصائص في تحديد المسار المحاسبي الملائم للأصل، ومن ثم تنتقل إلى جودة المعالجة المحاسبية التي تشمل دقة التصنيف، واكتمال شروط الاعتراف، وملاءمة أساس القياس الأولي واللاحق، واتساق معالجة انخفاض القيمة.

وتنتقل مخرجات المعالجة المحاسبية إلى جودة الإفصاح، التي تهدف إلى توفير معلومات كافية وموثوقة حول السياسات المحاسبية، وأسس القياس، والقيم الدفترية والعادلة عند الانطباق، ومكاسب وخسائر القياس اللاحق، والمخاطر المرتبطة بالأصل الرقمي، والقيود على التصرف فيه، وترتيبات الحفظ والأمن السيبراني.

والإطار IAS/IFRS وفي الوقت نفسه، تخضع المعالجة والإفصاح لإطار المواءمة المعيارية مع متطلبات AAOIFI، بحيث لا يتم النظر إلى المعالجة المحاسبية المفاهيمي والمعايير ذات الصلة الصادرة عن للأصول الرقمية باعتبارها إجراءً فنيًا منفصلًا عن البيئة المعيارية، وإنما باعتبارها عملية ينبغي أن تحقق أكبر قدر ممكن من الاتساق مع المتطلبات المحاسبية الدولية ومتطلبات المحاسبة والتمويل الإسلامي.

نهائيًا للتأكد من اتساق المخرجات المحاسبية (Filter) ثم تعمل الملاءمة المقاصدية بوصفها مرشّحًا معياريًا مع المقاصد الشرعية ذات الصلة، وفي مقدمتها حفظ المال، وحماية الحقوق وتحقيق العدالة، ومنع الغرر والضرر، وتعزيز الأمانة والحد من الغش والتضليل .وبذلك لا يُنظر إلى الملاءمة المقاصدية باعتبارها بُعدًا فنيًا موازيًا للمعالجة أو الإفصاح، وإنما باعتبارها آلية معيارية للتحقق من صلاحية المخرجات في البيئة المالية الإسلامية.

وتتكامل هذه الأبعاد في النهاية لإنتاج المخرج النهائي للنموذج، والمتمثل في جودة المعلومات المحاسبية :عن الأصول الرقمية، والتي يُعبّر عنها من خلال الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وهي الملاءمة، والتمثيل الصادق، والقابلية للمقارنة، والقابلية للفهم، والقابلية للتحقق، والتوقيت المناسب. ويفترض النموذج نظريًا أن تحسن توصيف خصائص الأصل، وجودة المعالجة المحاسبية، وجودة الإفصاح، ودرجة المواءمة المعيارية، مع اجتياز المرشح المقاصدي، يؤدي إلى تحسين مستوى جودة المعلومات المحاسبية الناتجة.

وعليه، فإن النموذج لا يفترض علاقة تعويضية بسيطة بين عناصره، وإنما يقوم على علاقة تكاملية غير تعويضية؛ إذ لا يُفترض أن يعوض ارتفاع جودة الإفصاح، على سبيل المثال، ضعف التصنيف أو عدم ملاءمة أساس القياس، كما لا يُفترض أن تعوض المواءمة المعيارية وحدها قصورًا جوهريًا في الاعتراف أو القياس .ومن ثم، فإن جودة المعلومات المحاسبية تمثل مخرجًا مركبًا يتطلب اتساق العناصر الأساسية للنموذج وتكاملها.

استنادًا إلى البناء السابق، تقترح الدراسة مجموعة من العلاقات النظرية التي تمثل أساسًا لتفسير النموذج التصوري، مع التأكيد على أن هذه العلاقات مفترضة نظريًا ولم تُختبر إحصائيًا في الدراسة الحالية، ولا تمثل إثباتًا تجريبيًا للعلاقات السببية.

تفترض الدراسة نظريًا أن ملاءمة أساس القياس المختار لطبيعة الأصل الاقتصادية ترتبط إيجابيًا بمستوى الملاءمة والتمثيل الصادق في المعلومات المحاسبية الناتجة.

،تقترح الدراسة أن جودة الإفصاح عن الأصول الرقمية ترتبط إيجابيًا بالقابلية للمقارنة والقابلية للتحقق نتيجة لما يوفره الإفصاح المنظم من معلومات تمكن مستخدمي القوائم المالية من إجراء المقارنات والتحقق من أسس القياس والمعالجة.

يرتبط إيجابيًا بالخصائص IAS/IFRS تفترض الدراسة نظريًا أن ارتفاع درجة المواءمة مع متطلبات النوعية العامة للمعلومات المحاسبية، بالنظر إلى الدور المرجعي للمعايير الدولية في تعزيز الاتساق والقابلية للمقارنة والشفافية.

يرتبط إيجابيًا بملاءمة AAOIFI تقترح الدراسة أن ارتفاع درجة المواءمة مع الإطار المفاهيمي ومتطلبات المعلومات المحاسبية لاحتياجات مستخدمي القوائم المالية في البيئة الإسلامية، بما يضيف إلى الملاءمة الاقتصادية العامة بعدًا يتصل بخصوصية البيئة المالية الإسلامية.

تفترض الدراسة نظريًا أن الملاءمة المقاصدية تعمل كمرشّح معياري، وقد تعزز بصورة غير مباشرة قدرة المعالجة والإفصاح المحاسبي على إنتاج معلومات تتسم بالشفافية وحماية الحقوق والعدالة، بما يتلاءم مع احتياجات مستخدمي القوائم المالية في المؤسسات المالية الإسلامية.

تقترح الدراسة وجود علاقة تكاملية غير تعويضية بين القياس والإفصاح والمواءمة المعيارية والملاءمة المقاصدية؛ إذ لا يُفترض أن يؤدي التحسن في أحد العناصر إلى التعويض التلقائي عن ضعف جوهري في عنصر آخر، نظرًا إلى أن جودة المعلومات المحاسبية تمثل مخرجًا مركبًا يتطلب تكامل عناصر النموذج.

وبناءً على ذلك، يخلص النموذج المقترح إلى أن ارتفاع جودة المعلومات المحاسبية عن الأصول الرقمية يمكن أن يسهم نظريًا في تحقيق مستوى أعلى من الشفافية، وتحسين دعم القرارات لمستخدمي القوائم

المالية، وتعزيز حماية حقوق أصحاب المصالح، وبصفة خاصة أصحاب حسابات الاستثمار في المؤسسات المالية الإسلامية، إضافة إلى تعزيز الثقة المؤسسية وتحسين القابلية للمقارنة بين المؤسسات المالية الإسلامية وبين نظيراتها التقليدية.

10. الإضافة العلمية للدراسة

لا تنحصر إضافة هذه الدراسة في تناول موضوع جديد نسبيًا، بل تكمن في بناء نموذج تصوري تكاملي يربط خصائص الأصل الرقمي بالتصنيف والاعتراف والقياس والإفصاح، ثم يربط هذه المعالجة بمتطلبات والاعتبارات المقاصدية، وصولًا إلى تعزيز جودة المعلومات المحاسبية في AAOIFIو IAS/IFRS المؤسسات المالية الإسلامية، ويتميز هذا النموذج عن الأدبيات السابقة في ثلاثة أوجه :أولًا، رفضه الصريح لمعاملة الأصول الرقمية بوصفها فئة محاسبية متجانسة، خلافًا لكثير من الكتابات التطبيقية التي تفترض IAS/IFRS ضمنيًا معيارًا واحدًا لجميع الأصول الرقمية .ثانيًا، بناؤه لمصفوفة تحليلية صريحة بين تُستخدم فعليًا كمدخل لبناء أبعاد النموذج لا لغرض عرضي، خلافًا للأدبيات التي تتناول كل AAOIFIو إطار بمعزل عن الآخر .ثالثًا، وضعه للبُعد المقاصدي في موضعه الوظيفي الدقيق كمرشِّح معياري يُطبَّق ،على مخرجات المعالجة المحاسبية والإفصاحية، لا كإطار فقهي موازٍ أو بديل عن الاجتهاد المحاسبي وهو ما يميّزه عن الأدبيات الفقهية التي تناولت الأصول الرقمية من زاوية الحكم الشرعي المباشر دون .(IIFA, 2023) معالجة سلسلة القرار المحاسبي كاملة

11. نتائج الدراسة

1. توصل التحليل النظري إلى أن الأصول الرقمية ليست فئة محاسبية متجانسة، وأن معالجتها المحاسبية الملائمة تُشتق من سبعة خصائص متداخلة تخص طبيعتها الاقتصادية والحقوقية والغرض من الاحتفاظ بها.
2. تشير الدراسة إلى أن قرار أجندة هيئة تفسيرات IFRS الصادر عام 2019 يوفر توجيهًا نافعًا لمجموعة فرعية محددة من الأصول الرقمية (العملات المشفرة اللامركزية)، لكنه لا يغطي الأنماط الأخرى ذات الحقوق التعاقدية، وهو ما يمثل فجوة معيارية قائمة في IFRS ذاتها.
3. يقترح النموذج أن اختيار أساس القياس اللاحق (التكلفة أو القيمة العادلة) هو المحدد الأكثر تأثيرًا في مستوى ملاءمة المعلومة المحاسبية وتمثيلها الصادق، أكثر من مجرد التصنيف بين مخزون وأصل غير ملموس.
4. توصل التحليل إلى أن الإطار المفاهيمي لـAAOIFI صالح من حيث المبدأ للتطبيق على الأصول الرقمية، لكنه يفتقر حتى تاريخ الدراسة إلى معيار محاسبة مالية متخصص، وهي فجوة قائمة فعلًا لا افتراضية.
5. تشير الدراسة إلى أن التقارب بين IAS/IFRS وAAOIFI يغلب على محاور القياس الفني، بينما يتركز التباعد الجوهري في محاور العرض والإفصاح والرقابة الشرعية، وهو ما يوجّه أولويات المواءمة المستقبلية.
6. يقترح النموذج أن التأصيل المقاصدي يعمل وظيفيًا كمرشِّح لجودة المعالجة والإفصاح لا كبديل عن الاجتهاد الشرعي التفصيلي في كل نوع من أنواع الأصول الرقمية.
7. توصل التحليل إلى أن جودة المعلومات المحاسبية عن الأصول الرقمية مخرج تكاملي غير تعويضي لأربعة أبعاد متكاملة، لا مجموع بسيط لعناصر منفصلة.

12. التوصيات

12.1للمؤسسات المالية الإسلامية

توثيق سياسة محاسبية داخلية صريحة لتصنيف الأصول الرقمية وقياسها استنادًا إلى الخصائص السبع .الواردة في القسم الثالث، بدلًا من الاعتماد على اجتهاد فردي غير موثَّق

الفصل الواضح في الأنظمة المحاسبية والقوائم المالية بين الأصول الرقمية المملوكة للمؤسسة وتلك المحتفظ بها لحساب أصحاب حسابات الاستثمار المطلق

12.2للمحاسبين والمراجعين

تطبيق التسلسل التحليلي المقترح في القسم الخامس)النطاق، الخصائص، الانطباق، الأثر، الفجوة، الملاءمة للبيئة الإسلامية (عند تحليل أي معيار محاسبي جديد يتعلق بالأصول الرقمية.

توسيع نطاق اختبار الأحكام الجوهرية عند مراجعة تصنيف الأصول الرقمية وقياس قيمتها العادلة، نظرًا لارتفاع درجة التقدير الإداري في هذا المجال.

12.3لهيئات الرقابة الشرعية

إصدار ضوابط شرعية تصنيفية عامة)لا فتاوى فردية لكل عملة (تستند إلى معايير طبيعة الحق والضمان وآلية التداول، تيسيرًا لعمل المحاسب دون تجاوز اختصاص الهيئة الشرعية.

المشاركة المنهجية في مراجعة الأحكام المحاسبية الجوهرية المتعلقة بتصنيف الأصول الرقمية قبل اعتمادها في القوائم المالية.

12.4للجهات الرقابية وواضعي المعايير

متخصص في الأصول الرقمية، استنادًا إلى المصفوفة AAOIFI الإسراع في استكمال العمل على معيار التحليلية المقترحة في هذه الدراسة كأداة تشخيصية أولية.

الصادر عام 2019 أو استبداله بمعيار كامل يغطي الأنماط المتعددة IFRS توسيع نطاق قرار أجندة للأصول الرقمية بما يتجاوز العملات المشفرة اللامركزية وحدها.

12.5**للباحثين**

تحويل النموذج التصوري المقترح إلى أداة قياس كمية)استبانة أو مؤشر إفصاح (واختبار علاقاته النظرية إحصائيًا على عينة من المؤسسات المالية الإسلامية الفعلية.

دراسة الأثر الفعلي لتبني هذا النموذج على مؤشرات جودة الأرباح والقابلية للمقارنة في المؤسسات المالية الإسلامية، تمهيدًا لتعميم نتائجه.

قائمة المراجع

[1] Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions. (2010). Statement of Financial Accounting No. 1: Conceptual framework for financial reporting by Islamic financial institutions. AAOIFI.

[2] Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions (AAOIFI). (2020). Revised AAOIFI conceptual framework for financial reporting. AAOIFI.

[3] Anderson, C. M., Fang, V. W., Moon, J. R., & Shipman, J. E. (2025). Accounting for cryptocurrencies. Journal of Accounting Research, 64(1), 45–79. https://doi.org/10.1111/1475-679X.70018

[4] Bourveau, T., De George, E. T., Ellahie, A., & Macciocchi, D. (2022). The role of disclosure and information intermediaries in an unregulated capital market: Evidence from initial coin offerings. Journal of Accounting Research, 60(1), 129–167. https://doi.org/10.1111/1475-679X.12404

[5] El-Halaby, S., Albarrak, H., & Grassa, R. (2020). Influence of adoption AAOIFI accounting standards on earning management: Evidence from Islamic banks. Journal of Islamic Accounting and Business Research, 11(10), 1847–1870. https://doi.org/10.1108/JIABR-10-2019-0201

[6] IFRS Foundation. (2019). Holdings of cryptocurrencies: Agenda decision (June 2019). IFRS Interpretations Committee.

[7] International Accounting Standards Board. (2018). Conceptual framework for financial reporting. IFRS Foundation.

[8] International Islamic Fiqh Academy. (2023). Secretary General speaks on digital assets at AAOIFI Conference in Manama.Retrieved August 11, 2026, from https://iifa-aifi.org/en/43414.html.

[9] Klopper, N., & Brink, S. M. (2023). Determining the appropriate accounting treatment of cryptocurrencies based on accounting theory. Journal of Risk and Financial Management, 16(9), 379. https://doi.org/10.3390/jrfm16090379

[10] Luo, M., & Yu, S. (2024). Financial reporting for cryptocurrency. Review of Accounting Studies, 29(2), 1707–1740. https://doi.org/10.1007/s11142-022-09741-w

[11] Procházka, D. (2018). Accounting for Bitcoin and other cryptocurrencies under IFRS: A comparison and assessment of competing models. International Journal of Digital Accounting Research, 18, 161–188. https://doi.org/10.4192/1577-8517-v18_7

[12] Ramassa, P., & Leoni, G. (2022). Standard setting in times of technological change: Accounting for cryptocurrency holdings. Accounting, Auditing & Accountability Journal, 35(7), 1598–1624. https://doi.org/10.1108/AAAJ-10-2020-4968

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JSHD** and/or the editor(s). **JSHD** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.